علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف
دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٦

م.م. رواء أحمد يوسف
المعهد التقني نينوى
الجامعة التقنية الشمالية
na_eng2013@yahoo.com

المستخلص:

هدف البحث إلى تحديد علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف باعتبارها الأدوات التي تساعد في تحقيق السلامة المالية للمصارف التي أصبحت احد أهم المواضيع التي تشغل اهتمام الأكاديميين والمصرفيين على حد سواء نظرا للتطورات التي تصاحب العمل المصرفي والأزمات العالمية التي شهدها القطاع المالي في السنوات الأخيرة ، وقد اختير البنك الأردني الكويتي في الأردن لتحقيق هدف البحث، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف التي تم قياسها بالمؤشرات المالية وقد تم إثبات الفرضية التي مفادها (أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المصرفية) باستخدام معامل الارتباط (Pearson correlation)، كما أوصت الدراسة بضرورة آن تقوم المصارف بتنويع أنشطتها الاستثمارية وعدم تركزها في مجال معين لكي يتم تلافي حدوث الأزمات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، السلامة المصرفية.

The relationship between credit risk and banks financial safety indicators
Applied study on Jordan Kuwait bank for the period 2010 to 2016

Assist. Lecturer: rawaa ahmad yousif
Technical Institute/Nineveh
Northern Technical University

Abstract:

This research aims to determine the relationship between credit risk and banks financial safety indicators, as considered that can be help in achieve the financial safety of banking. Which became one of the most important subjects that interesting to academics and bankers alike. Due to the developments which are accompany banking, as well as financial crises witnessed by the banking sector in recent years. Jordan Kuwait bank has been selected to achieve the aim of this research. The study concluded that there is a direct proportion between credit risk and financial safety indicators for banks which were measured by financial indicators. .Also the hypothesis that there is a relationship between credit risk and banks financial safety indicators has been proven by correlation furthermore this study recommended that it is very important for banks to diversify their activities for investment and don't focus in specific field to avoiding the occurrence of a banking crises.

Keywords: credit risk, safety of banking.

المقدمة:

يعد النظام المصرفي أحد عناصر النظام المالي وان قوته تعتمد بالدرجة الأساس على قوة النظام المصرفي الذي يعتبر لبنة أساسية في بناء اقتصاد الدولة وان وجود نظام مالي فعال وقوي قادر على تجميع المدخرات وتوظيفها في مجال الاستثمار والإقراض من متطلبات بقاء ونمو الدول.

يتعرض القطاع المصرفي إلى الكثير من المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم استقراره ولعل من أهم هذه الإخطار هي المخاطرة الائتمانية حيث تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدّت إلى تعثّر المصارف ومن ثمّ حدوث الأزمات المصرفية في الدول النامية والمتقدمة، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطرة الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر المصرفية شيوعاً بين المصارف والتي نجم عن هذه المخاطر أن واجه النظام المصرفي أزمات مالية ناجمة عن تركز الائتمان في قطاع العقارات أدت إلى عدم استقرار القطاع المصرفي العالمي، واتضح أن أهم أسباب الأزمات المصرفية هو التعرض إلى المخاطر المصرفية وضعف الرقابة على الأنشطة المصرفية وتركز الائتمان في قطاع معين.

لذلك فقد دأبت المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) على وضع المؤشرات المناسبة لقياس سلامة المصارف وتشخيص المصارف ذات الأداء الضعيف والعمل على تحسن أداءه ومن هنا جاءت مقررات لجنة بازل لدعم النظام المصرفي وتقوية وجوده في ظل المنافسة العالمية وتزايد المخاطر مما يجعله قادر على مواجهة الأزمات المصرفية.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من الحاجة إلى وجود مؤشرات مالية تعطي تصور دقيق عن حالة المصرف ومركزه المالي وتلقي الضوء عن مدى احتمالية تعرض المصرف إلى أزمات مالية وتؤثر بالتالي على سلامة الجهاز المصرفي.

ويمكن تحديد مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:

١. هل تستطيع الإدارة المصرفية من التحكم بالمخاطرة الائتمانية بما يحقق السلامة المصرفية.
٢. ما هي الإجراءات التي تتخذها الإدارة المصرفية من اجل تجنب الأزمات المصرفية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من خلال:

١. تعد المخاطرة الائتمانية أحد أهم المخاطر التي تواجه النظم المصرفية لان المصارف تعتمد بالدرجة الأساس في توظيفها لموجوداتها على الإقراض فان زيادة هذه المخاطرة سوف يؤثر على المركز المالي للمصرف وبالتالي على سلامته المالية.
٢. نظرا للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية من حيث تحرير تجارة الخدمات المصرفية والعولمة وتركز الائتمان في مجال معين لغرض تحقيق إرباح أكبر فان المصارف تكون أكثر عرضة للازمات المصرفية ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة موضوع السلامة المالية لكي يكون المصرف قادر على مواجهة أي ظروف طارئة.

فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطرة الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف، وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطرة الائتمانية مع كفاية رأس المال.
٢. الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطرة الائتمانية مع جودة الموجودات.
٣. الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطرة الائتمانية مع الربحية.

٤. الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطرة الائتمانية مع السيولة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث بناء أطار عملي لقياس المخاطرة الائتمانية بشكل يحقق السلامة المصرفية.

عينة البحث: تتمثل عينة البحث بالمصرف الأردني الكويتي وهو بنك أردني تأسس في عمان كاستثمار مشترك بين مستثمرين أردنيين وكويتيين عام ١٩٧٦ ويوجد له ٥٩ فرع منتشرة في مناطق مختلفة من الأردن ويمكن توضيح رأس مال المصرف والزيادة التي حصلت على رأس المال خلال السنوات المتلاحقة وكالاتي:

الجدول (١) رأس مال المصرف الأردني الكويتي

السنة	رأس المال
١٩٧٦	٥٠٠٠٠٠٠
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠٠٠
١٩٩٧	٢٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠١	٢٥٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٤	٣١,٢٥٠٠٠٠
٢٠٠٥	٤٠٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٦	٧٥٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	١٠٠٠٠٠٠٠٠

المصدر: (WWW.Wikipedia.org) المصرف الأردني الكويتي.

حدود البحث: تم اعتماد سنة (٢٠١٠-٢٠١٦) كحدود زمنية للبحث.

أدوات جمع البيانات: اعتمد الجانب النظري على المصادر العلمية المتاحة من الكتب والدوريات وشبكة الانترنيت، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على التقارير السنوية للمصرف الأردني الكويتي (www.jkb.com).

المبحث الأول: أساسيات المخاطر الائتمانية

أولا. مفهوم المخاطرة الائتمانية: قبل البدء بالمخاطرة الائتمانية فأننا يجب أن نتعرف على مفهوم المخاطر بصورة عامة، حيث أن الباحثين دأبوا على التركيز على مفهوم المخاطرة التي تعرف بأنها (أمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع) (Emett, 1997: 82).

كما تعرف المخاطرة بأنها فرصة للخسارة بسبب عدم معرفة النتائج الممكنة أو توقع حدوثها (Hischey & Games, 1998: 29).

وعموما فانه يمكن القول بان المخاطرة من وجهة نظر الباحثة (بأنها حالة عدم التأكد من تحقيق أهداف المصرف المرسومة ضمن سياسة المصرف العامة).

وتعد المخاطرة الائتمانية أحد أهم صور المخاطر التي تواجهها المصارف، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ

الاستحقاقات ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح (الزبيدي، ٢٠٠٠: ١٧٤).

وتعرف المخاطرة الائتمانية بأنها عدم قيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها (السيسي، ٢٠٠٤: ٣٧)، كما تعرف بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب. (الكراسنة، ٢٠٠٦: ٣٧).

وبناءً على هذه التعاريف يمكن تحديد خصائص مخاطرة الائتمان بكلٍ مما يأتي: (Ken & peter, 2016: 2)

١. تعرض المقترض إلى تغيرات في مركزه المالي تجعله غير قادر على سداد مبلغ القرض.
٢. التغيرات في المركز المالي للمقترض سوف تؤدي إلى تقصير المقترض في سداد الالتزامات المترتبة على حصوله على القرض.
٣. معدل التحسن في الظروف المالية للمقترض سوف يؤدي إلى تقليل معدل المخاطر الائتمانية، ولقد أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بمبادئ أو أسس إدارة مخاطرة الائتمان في عام ٢٠٠٠، حيث أن الممارسات السليمة لإدارة مخاطرة الائتمان الواردة في هذه الوثيقة تتناول المجالات الآتية: (أبو كمال، ٢٠٠٧: ٨٢)

أ. إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان.
ب. العمل في ظل عملية منح ائتمان سليم.
ج. المحافظة على عملية إدارة وقياس ومراقبة ائتمان سليمة.
د. التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان.

وبهذا فان توافر هذه العناصر الأربعة سوف تساعد على ممارسة سليمة لعملية منح القرض.

ثانياً. أسباب المخاطر الائتمانية: هناك وجهات نظر عديدة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها التي يسببها العسر المالي التي يتعرض لها العميل وتحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معا، أن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعثر وليد عدة مسببات ومنها (سعيد، ٢٠٠٠: ٢٠٨).

١. المصرف: يمكن توضيح الأسباب المتعلقة بالمصرف بالآتي:

أ. الإدارة الائتمانية: حيث يعد سوء الإدارة الائتمانية من أخطر الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض على السداد بل يوسع البعض من دائرتها ويطلق عليها سوء الإدارة المصرفية حيث أن المصرف الناجح لا يقبل أن يكون هناك قسم من أهم أقسامه في حالة سوء إدارة.

ب. الدراسة الائتمانية: حيث أن الدراسة الائتمانية الجيدة هي التي سوف تساعد المصرف في اتخاذ القرار الائتماني السليم.

ج. الضمانات المقدمة: حيث أن على المصرف الناجح أن تكون قيمة الضمانات المستحصلة نتيجة منح القرض هي ضمانات جيدة من حيث القدرة على تحويل هذا الضمان إلى نقد من اجل استحصال قيمة القرض والفوائد

٢. الزبون: ويمكن توضيح الأسباب المتعلقة بالزبون وكالاتي:

أ. الأسباب الناتجة عن العمد: وهي الأعمال التي يقصد بها الزبون سلوكا معينا وبسوء نية املاً في الحصول على تسهيلات ائتمانية أكبر وبشروط اقل وبوقت أسرع.

ب. الأسباب الناتجة عن التقصير: وهي الأسباب التي قد لا يدخل فيها سوء النية ولكنها تعد أخطاء كبيرة بالنسبة لزبون ووقوعها يؤدي إلى عدم قدرته على السداد.

ثالثاً. صور المخاطرة الائتمانية: هناك وجهات نظر عديدة في تفسير المخاطر الائتمانية التي يسببها العسر المالي للزبون وتحد من قدرته في التسديد سواء الأصل أو فوائده أو الاثنين معا وتتمثل صور هذه المخاطر بالآتي: (بهية، ٢٠٠٨: ٨٣)، (أبو كرش، ٢٠٠٥: ٨)

١. المخاطر المتعلقة بالزبون: إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وبسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.

٢. المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ أن من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

٣. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تحويلها في المستقبل.

٤. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.

٥. المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في المصرف من متابعة الائتمان المقدم للزبون ومتابعته والتحقق من قيام الزبون بالمتطلبات المطلوبة ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع الزبون التي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام الزبون بسحب هذه الوديعة.

٦. المخاطر المتصلة بالغير: وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر الزبون طالب الائتمان وكذلك المصرف الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد زبائن المصرف.

المبحث الثاني: مؤشرات السلامة المصرفية

مفهوم السلامة المصرفية: لقد أثار الاضطراب المالي في النصف الثاني من التسعينات الكثير من التأملات في طرق تدعيم النظام المصرفي العالمي وعلى إثر ذلك قام صندوق النقد الدولي بالطلب من أعضائه بتقييم سلامة النظام المصرفي في بلدانهم كجزء من عمله الإشرافي الذي يشمل إعداد وسائل تقييم مدى سلامة النظام المالي وتعرف السلامة المالية من وجهة نظر إدارة المخاطر بأنها عملية تقويم مركزة لعمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطر:(Mishkin, 2005: 523)

كما عرفت السلامة المالية من حيث الوظيفة التي تؤديها الجهات الرقابية بأنها التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية (Financial Stability Review, 2006: 103).

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن تعريف السلامة المصرفية بأنها كافة الإجراءات الرقابية الاحترازية التي يستخدمها المصرف من اجل الوقوف على سلامة المركز المالي للمصرف بما يساعد على تجنب الأزمات المصرفية.

واعتبر (Santoso, 2007: 5) بان السلامة المالية تبنى على خمسة ركائز أساسية هي:

١. ظروف اقتصاد كلي مستقرة.
٢. تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية.
٣. أسواق ومؤسسات مالية وسليمة.
٤. بنية تحتية قوية وأمينة.
٥. شبكات أمان مالي فاعلة.

إن الدول تعمل وبشكل كبير على سلامة أنظمتها المصرفية وذلك لان وحدث أن تأثرت مصارف تلك الدول بأي أزمة مالية فانه في هذه الحالة سوف تتحمل تلك الدول تكاليف أعادة العافية إلى جهازها المصرفي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف يؤثر على ثقة الزبائن المحليين والأجانب. (أمين، ٢٠١٠: ١٢)

فالنظام المصرفي لكي يتمتع بالسلامة المالية فلابد أن يكون هذا النظام قادر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة. (بوهريرة، ٢٠١٧، ١٠٨). وبهذا فأن أهمية السلامة المصرفية تكمن في الاتي: (طلفاح، ٢٠٠٥: ٣)

١. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبينا على مقاييس كمية موضوعية.
٢. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لزبائن السوق والجمهور.
٣. مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية.
٤. تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل من حدتها.
٥. تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

وتلجأ الدول إلى أن تمارس نوعين من السياسات للحفاظ على السلامة المالية للمصارف أولهما: وقائي للحيلولة دون الوقوع في الأزمات المالية، وثانيهما علاجي ويسعى إلى احتواء الأزمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بين المصارف (أمين، ٢٠١٠: ١٣).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

أولا. تحليل مؤشرات السلامة المصرفية: تعد مؤشرات السلامة للقطاع المصرفي من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة الكلية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي والتي تضم (مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الموجودات، مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية) وبما يعكس تحليل هذه المؤشرات والصادرة عن صندوق النقد الدولي تقيم مدى سلامة ومتانة القطاع المصرفي خلال فترة التحليل والتنبؤ ببعض المخاطر ومن أهمها المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تقاس عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{المخاطرة الائتمانية} = \frac{\text{مخصص تدني الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{القروض}}$$

ويمكن توضيح المخاطرة الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عينة الدراسة من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٢) المخاطرة الائتمانية للمصرف الأردني الكويتي للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٦

السنة	المخاطرة الائتمانية
٢٠١٠	%٠,٣٥
٢٠١١	%١,٦٦
٢٠١٢	%١,٢٧
٢٠١٣	%١,٢٥
٢٠١٤	%١,٤٩
٢٠١٥	%١,٥٣
٢٠١٦	%١,٣٥

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب المخاطرة الائتمانية كانت مستقرة وهذا يدل على حسن توظيف المصرف لأمواله في المجالات الاستثمارية المختلفة.

أما فيما يخص مؤشرات السلامة المصرفية فيمكن توضيحها من خلال الشكل الاتي:

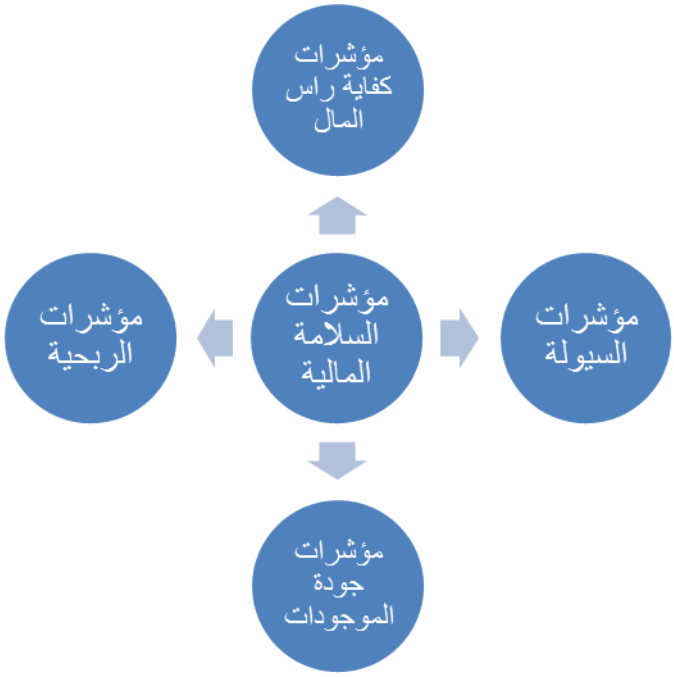

الشكل (١) مؤشرات السلامة المصرفية.

المصدر من إعداد الباحثة.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه المؤشرات:

أ. **مؤشرات كفاية رأس المال:** تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية وتستخدم من اجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظم المالية، ويتم قياس مؤشرات كفاية رأس المال من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات الخطرة المرجحة}} \times ١٠٠$$

ب. مؤشرات جودة الموجودات: تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الموجودات حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية والبنوك تكون في اغلبها من نوعية الموجودات، وتقاس جودة الموجودات من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{جودة الموجودات} = \frac{\text{الديون المتعثرة}}{\text{إجمالي التسهيلات}} \times ١٠٠$$

ج. مؤشرات الربحية: يركز مؤشر الربحية على المؤشرات التي تقسم ربحية المؤسسات المالية والبنوك وتقاس ربحية البنوك بالمعادلات الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{العائد}}{\text{الموجودات}} \times ١٠٠$$

د. مؤشرات السيولة: تكمن أهمية المؤشرات في دورها الفعال في متابعة السيولة للمؤسسات المالية والبنوك خاصة عند حالات الإعسار المالي نتيجة ضعف في إدارتها للسيولة وتقاس السيولة بالمعادلة الآتية:

$$\text{السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times ١٠٠$$

ويمكن توضيح مؤشرات السلامة المالية للمصرف عينة البحث من خلال الجدول الاتي:

الجدول (٣) مؤشرات السلامة المصرفية للمصرف الأردني-الكويتي للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٦

السنة / المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
كفاية رأس المال	%٦	%١٥,٤٨	%١٦,٣١	%١٦,٤٣	%١٦,٦٥	%١٨,٢٣	%١٩,٠١
جودة الموجودات	%١٠	%٩,٦٩	%٩,٨٢	%٧,٤١	%٧,٨٣	%٨,٦٧	%٨,٥٩
الربحية	%١	%٢,٥٥	%١,٩٩	%١,٩١	%١,٨١	%١,٤٥	%١,٠٧
السيولة	%١٥,٢٦	%١٥,٨٩	%١٥,٠٦	%١٧,٤	%١٤,٩٨	%٢٢,٣	%١٨,٤٧

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي توضيح لكل المؤشرات:

أ. مؤشر كفاية رأس المال: تشير إحصائيات الدراسة إلى أن معدل كفاية رأس المال المصرف عينة الدراسة قد اخذ أسلوبا تصاعديا عند حسابه لسنوات الدراسة حيث نلاحظ أن قيمة كفاية رأس المال في عام (٢٠١٠ كانت ٦%) وأخذت هذه النسبة بالزيادة المتوالية لكي تصبح في عام ٢٠١٦ (١٩%) وهذا ما يشير إلى أن المصرف عينة الدراسة قد التزم بمتطلبات لجنة بازل ٢ لكفاية رأس المال والبالغة ١٢%.

ب. جودة الموجودات: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن في جودة الموجودات والتي نعني بها حجم القروض المتعثرة من إجمال القروض التي يقدمها المصرف لزبائنه حيث بلغت أجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في عام ٢٠١٠ نسبة (١٠%) بينما في عام ٢٠١٦ بلغت النسبة (٨,٥٩%) وان دل هذا على شيء فانه يدل على أن المصرف قادر على استرداد قروضه المتعثرة من الغير مما يجنبه التعرض إلى الأزمات الناتجة عن الإقراض.

ج. مؤشر الربحية: تشير الإحصائيات إلى أن المصرف قد حقق أرباح مستقرة نتيجة لتوظيف أمواله في الموجودات تتسم بالجودة وعلى مدى فترة الدراسة.

د. مؤشر السيولة: نلاحظ أن نسبة السيولة لدى المصرف عينة الدراسة كانت مستقرة وثابتة تقريبا طول فترة الدراسة والتي تراوحت بين (١٥%-٢٠%) مما يدل على أن المصرف قد استثمر أموال زبائنه لتحقيق إرباح للبنك وفي نفس الوقت احتفظ بجزء من أموال زبائنه لمواجهة أي سحوبات طارئة تحدث مستقبلا.

ثانيا. تحليل علاقة الارتباط بين (المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية):

أ. تحليل الارتباط بين المخاطرة الائتمانية مع كفاية رأس المال.

الجدول (٤) معامل الارتباط بين المخاطر الائتمانية ومؤشر كفاية رأس المال

السنوات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٢٠١٠	٠,٥٥١	٠,٢٥٧
٢٠١١	٠,٨٤٤	٠,٠٣
٢٠١٢	٠,٧٠	٠,١٢
٢٠١٣	٠,٧٤	٠,٠٨
٢٠١٤	٠,٧٧	٠,٠٧
٢٠١٥	٠,٨٥	٠,٠٢
٢٠١٦	٠,٨٥	٠,٠٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج الحاسبة الالكترونية وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتباط بين المخاطر الائتمانية مع مؤشر كفاية رأس المال وكانت علاقة الارتباط طردية موجبة ذات دلالة معنوية ما عدا السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤)، فيوجد ارتباط طردي موجب إلا أنه غير معنوي.

ب. تحليل الارتباط بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الموجودات.

الجدول (٥) معامل الارتباط بين المخاطر الائتمانية ومؤشر جودة الموجودات

السنوات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٢٠١٠	٠,٨٠٨	٠,٥
٢٠١١	٠,٩١١	٠,٠١
٢٠١٢	٠,٩٤	٠,٠٠٤
٢٠١٣	٠,٩٥	٠,٠٠٣
٢٠١٤	٠,٩٧	٠,٠٠١
٢٠١٥	٠,٩٧	٠,٠٠١
٢٠١٦	٠,٧٧	٠,٠٧

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج الحاسبة الالكترونية وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتباط بين المخاطر الائتمانية مع مؤشر جودة الموجودات وكانت علاقة الارتباط طردية موجبة ذات دلالة معنوية ماعدا سنة ٢٠١٦ يوجد ارتباط طردي موجب إلا أنه غير معنوي.

ج. تحليل الارتباط بين المخاطر الائتمانية مع مؤشر الربحية.

الجدول (٦) معامل الارتباط بين المخاطر الائتمانية والربحية

السنوات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٢٠١٠	٠,٩٠٦	٠,٠١٣
٢٠١١	٠,٩٦	٠,٢
٢٠١٢	٠,٩٨	٠,٠٠
٢٠١٣	٠,٩٧	٠,٠٠١
٢٠١٤	٠,٩٧	٠,٠٠١
٢٠١٥	٠,٩٥	٠,٠٣
٢٠١٦	٠,٧٤	٠,٠٨

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج الحاسبة الالكترونية وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتباط بين المخاطر الائتمانية مع مؤشر الربحية وكانت علاقة الارتباط طردية موجبة ذات دلالة معنوية، ما عدا السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٤) يوجد ارتباط طردي موجب ألا انه ذات دلالة غير معنوية.

د. تحليل الارتباط بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة.

الجدول (٧) معامل الارتباط بين المخاطر الائتمانية والسيولة

السنوات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
٢٠١٠	٠,٩٤	٠,٠٠٤
٢٠١١	٠,٩٤	٠,٠٠٥
٢٠١٢	٠,٩٩	٠,٠٠٠
٢٠١٣	٠,٩٩	٠,٠٠٠
٢٠١٤	٠,٩٨	٠,٠٠١
٢٠١٥	٠,٩٤	٠,٠٠٤
٢٠١٦	٠,٧٠	٠,١٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى نتائج الحاسبة الالكترونية وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتباط بين المخاطر الائتمانية ومؤشر السيولة وكانت علاقة الارتباط طردية موجبة ذات دلالة معنوية ما عدا سنة (٢٠١٦) يوجد ارتباط طردي موجب ألا انه ذات دلالة غير معنوية.

من خلال التحليل السابق تم إثبات فرضيات البحث وكالاتي:

١. الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع كفاية رأس المال ماعدا السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٦) كان هناك ارتباط طردي لكنه غير معنوي.
٢. الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع جودة الموجودات ماعدا سنة (٢٠١٦) كان هناك ارتباط طردي لكنه غير معنوي.
٣. الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع الربحية ماعدا السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٤) كان هناك ارتباط طردي لكنه غير معنوي.

٤. الفرضية الفرعية الرابعة: هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الائتمانية مع السيولة ماعدا سنة (٢٠١٦) كان هناك ارتباط طردي لكنه غير معنوي.

مما يقود إلى أثبات الفرضية الرئيسية (ان هناك علاقة بين المخاطرة الائتمانية مع مؤشرات السلامة المصرفية).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. نتيجة للتغيرات الكثيرة التي تشهدها الساحة المصرفية من حيث العولمة المصرفية وتحرير التجارة العالمية فان المخاطر التي تواجهها المصارف أصبحت كثيرة لعل من أهمها المخاطر الائتمانية.
٢. تعتبر مؤشرات السلامة المالية للمصارف ضرورة ملحة وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تواجهها المصارف، وان وجود هكذا مؤشرات يساعد المصرف في التعرف فيما إذا كان يواجه أزمة ماليه لكي يستطيع اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه ألازمه أو الحد أو التخفيف من أثرها
٣. تعدد وتنوع أسباب الأزمات المالية ومنها المصرفية ولعل من أهم مصادر هذه ألازمات هي عدم سداد القروض حيث يعتبر منح القروض أهم عملية يمارسها المصارف وإذا زادت هذه المخاطر عن الحد المسموح به فان المصرف سوف يواجه في هذه الحالة مشاكل مالية تتمثل بالعسر المالي.
٤. من خلال نتائج الجانب التطبيقي تم ملاحظه وجود علاقة ارتباط معنوي بين المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المصرفية ما عدا السنوات (٢٠١٠، ٢٠١٢،٢٠١٤، ٢٠١٦) كان هناك ارتباط ألا انه غير معنوي.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة آن تقوم المصارف بتنويع أنشطتها الاستثمارية وعدم تركزها في مجال معين لكي يتم تلافي حدوث الأزمات المصرفية مثلما حدث في الأزمة المالية الناتجة عن منح قروض رديئة وتركز القروض في مجال العقارات.
٢. ضرورة تدريب وتطوير مهارات المسئولون عن منح الائتمان لكي تكون عملية منح القروض سليمة وتلافي أي مشاكل ناجمة عن منح القروض.
٣. ضرورة قيام المؤسسات المعينة بالمصارف مثل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل وبنك التسويات بوضع مؤشرات أكثر صرامة فيما يخص السلامة المالية وإلزام المصارف بتطبيق هذه المؤشرات.
٤. ضرورة وضع آليات من قبل المصرف تساعد في الحد من المخاطر الائتمانية كون أن هذه المخاطر هي سبب الكثير من ألازمات المصرفية.

المصادر:

أولاً. المصادر باللغة العربية

١. البيانات والتقارير المالية للمصرف الأردني الكويتي (WWW, JKB, COM).
٢. أبو كمال، ميرفت علي، ٢٠٠٧، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل ٢، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.
٣. ابوكرش، شريف، ٢٠٠٥، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، **المؤتمر العلمي للاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة**، الجامعة الإسلامية.

٤. الزبيدي، حمزة محمود، ٢٠٠٠، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسته الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. السيسي، صلاح الدين، ٢٠٠٤، **قضايا مصرفية معاصرة/دراسات نظرية وتطبيقية (الائتمان المصرفي _ الضمانات المصرفية _ الاعتمادات المستندية)**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي.
٦. الكراسنة، إبراهيم، ٢٠٠٦، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.
٧. أمين، صلاح الدين محمد، ٢٠١٠، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، **مجلة المنصور**، العدد ١٣، بغداد.
٨. بهية، مصباح، ٢٠٠٨، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة.
٩. بوهريره، عباس ومصطفى، عبد اللطيف، ٢٠١٧، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، عدد (٧).
١٠. سعيد، عبد السلام لفته، ٢٠٠٠، الائتمان المصرفي، **أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية**، الجماهيرية العربية الليبية.
١١. طلفاح، احمد، ٢٠٠٠، مؤشرات الحيطة الكلية لتقيم سلامة القطاع المالي، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت.

ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Deutsche Bundes bank, 2006, financial soundness indicators-financial stability Review, Frankfort.
2. Emett j. Vaughan, 1997, Risk management (john, wiley and sons), USA.
3. Hi schey, mark and games, H.pappas, 1998, fundamental of marginal economic, USA.
4. Ken, Brown, peter, moles, 2016, credit Risk management, Edinburgh business school, Heriot-watt university Edinburgh, United Kingdom.
5. Mishkin, Frederic, 2000, financial Markets and institutions Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed u.s.A.
6. Santoso, wimboh, 2007, Effective financial system stability framework-seacen centre. MALAYSIA.